فلا جنس له لما ان ما لا جنس له لا فصل له لان التحصيل بعد
الابهام وفي تركيب الماهية من امرين متساويين على
تقدير تجويزه لا فصل لانه ليس عبارة عن مطلق الجزء
بل عن الجزء المحصل وهو ليس فليس واما الوجود
فهو بسيط لا جزء له لا ذهنا ولا خارجا وما ذكروه
في تعريفه فهي عرضيات له وانما قلنا انه بسيط لان
المراد بكون الشيء متحققا والجزء لا محالة شيء فكيف
يكون ذلك الشيء او مركبا منه ومن غيره لانه ايضا شيء
يعرضه كون ويتحقق وما يستدل به على ذلك من
انه لا اعم من الوجود ليكون جنسا له ومن ان الوجود يعرض
جميع المعقولات فلو كان له جزء لكان معروضا للوجود
فيلزم كون الشيء عارضا لنفسه او لا يكون العارض تمامه
عارضا ومن انه لو كان له جزء فاما ان يكون موجودا
فيلزم تقدم الشيء على نفسه واما معدوما فيلزم تقوم
الشيء بنقيضه الغرض منه تنبيه على ذلك فلا يضر
المناقشة فيه وقد يقال المراد بالوجود الموجود ليعم
ولا يجب عنه

فلا يرد انه
وجد الفصل
والجنس
والف الوجود
تحقق الشيء
وليس جنس
الاشياء فلا شيء
لم مع الاشياء
وجنس الشيء
اعم هو ما يه
مشاركة مع
غيره
ونقض بالامكان
العام لانه يحمل
على المعدوم
الف فهو اعم ودفع
بان المعدوم

لو كان للوجود جنس لكان محمولا عليه وعلى ما بازائه في
جواب ما هو لكن ما بازاء الوجود المطلق هو المعدوم المطلق
وليس له ذات ولا تعين بل هو لا شيء محض فكيف
يستقيم ان يكون جزء مفهوما تحصلا معينا ثم ان
الوجود يتكثر بالذات بمعنى ان له افرادا في نفس
الامر متكثرة بالذات حسب تكثر الماهيات وتخالفها
كتخالفها كما هو مذهب الحكماء او يتكثر بالاخص
بسبب الاضافة الى الماهيات كما هو مذهب المتكلمين
وهو محمول على افراده بالتشكيك على ما حققناه في
التقدم والتاخر والاولوية وعدمها كما قال الشيخ
في الشفاء ومر سندا من هذا في بحث التشكيك فتفطنه
هناك فلا نطول الكلام بذكره واذا عرفت
مما تقدم ان الفصل علة محصلة للجنس وما لا جنس له
لا فصل له فيتفرع على ذلك ستة تفريعات
وهي انه لا يكون فصل الجنس جنسا للفصل ولا يكون
الشيء وحده فصلا لشيء ولا لقوم الا نوعا واحدا
ولا يقارن الا جنسا واحدا في مرتبة واحدة وفصل